

Distr.: General
14 October 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البندان ٨٧ (ج) و ٩٦ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: منع ومكافحة الممارسات
الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع
وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية

منع الجريمة والعدالة الجنائية

منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من
مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية

تقرير الأمين العام*

إضافة

ثانياً - التدابير الوطنية

كندا

١ - تشمل أحكام مكافحة الفساد في المدونة الجنائية الكندية الجرائم الجنائية التالية:
الرشوة؛ والاحتيال على الحكومة؛ والاحتيال أو خيانة الأمانة فيما يتعلق بواجبات الوظيفة؛
وفساد مسؤولي البلديات؛ وبيع المناصب أو شراؤها؛ والتأثير على التعيينات أو التفاوض
عليها أو الاتجار بالمناصب؛ ومحاولة اعتراض سير العدالة أو حرقه أو إحباطه عمداً عن طريق

* قُدمت هذه الإضافة بعد الموعد النهائي نتيجة لتقديم الدول الأعضاء ردودها متأخرة.



الرشوة أو الوسائل الفاسدة الأخرى؛ والاحتيايل والعمولات السرية. و يجرم قانون فساد الموظفين العموميين الأجانب لعام ١٩٩٩ رشوة الموظف العمومي الأجنبي أيضا .

٢- ويشمل التقدم الذي أحرز مؤخرا إدخال تعديلات على قانون الانتخابات الكندي وقانون ضريبة الدخل تتعلق بالتمويل السياسي للانتخابات الاتحادية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)؛ وتعديلات على المدونة الجنائية تتعلق بالمسؤولية الجنائية للهيئات الاعتبارية (آذار/مارس ٢٠٠٤)؛ وتعديلات أخرى للمدونة الجنائية تستحدث جريمة تهديد العاملين أو الانتقام منهم بسبب كشفهم تصرفا مخالفا للقانون (آذار/مارس ٢٠٠٤)؛ وقانون العمل في الخدمة العامة الجديد، الذي يحدّث الخدمة العامة مع الإبقاء على قيمها الجوهرية (لم يدخل حيز النفاذ بعد).

٣- ووفقا للمدونة الجنائية، تعتبر حيازة وغسل ممتلكات الجريمة أو عائداتها جريمتين جنائيتين. وتنص المدونة الجنائية أيضا على المصادرة المستندة إلى الإدانة لعائدات الجريمة المتأتية من معظم الجرائم الاتحادية القابلة للاتهام الجنائي، بما فيها جرائم الفساد.

٤- وبشأن إعادة الممتلكات، سيسمح التشريع الكندي بإعادة الممتلكات عن طريق تعويض الضحايا الذين لهم مصلحة فيها، إذا تم البرهان على مصلحتهم وكانت الإدانة قد حصل عليها في كندا. وفضلا عن ذلك يجوز في أي وقت أن تعاد أي ممتلكات ضبطت أو احتجزت إلى مالكيها الشرعي، بواسطة تقديم طلب منفصل بموجب المدونة الجنائية. ويسمح قانون إدارة الممتلكات المضبوطة لكندا بأن تقتسم الموجودات المصادرة مع الولايات القضائية التي لديها اتفاق تقاسم ممتلكات متبادل مع كندا. وتبين لائحة تقاسم الممتلكات المصادرة الطريقة التي تقتسم بها الممتلكات.

٥- وقد استحدث القانون الجديد المسمى قانون عائدات الجريمة (غسل الأموال) وتمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٠ أدوات لتحسين كشف غسل الأموال ومنعه وردعه في كندا، كما أنشئ بموجبه مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية الكندي، الذي يتلقى المعلومات ويحللها ويفشيها من أجل مساعدة سلطات إنفاذ القوانين على مكافحة غسل الأموال. ويجوز للمحاكم الكندية أن توافق على إصدار أوامر ضد المصارف والمؤسسات المالية لتفتيش وضبط السجلات المصرفية، إذا تم الوفاء بالمعيار ذي الصلة.

٦- ويسمح قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لعام ١٩٨٨ لكندا بأن تنفذ أمرا أجنبيا بضبط العائدات أو حجزها، إذا اتهم شخص في الدولة الطالبة وتم الوفاء بشرط التجريم المزدوج. ويسمح ذلك القانون لكندا أيضا بأن تنفذ أمر مصادرة أجنبيا

شريطة أن يكون الشخص مدانا بجريمة كهذه دون إمكانية تقديم استئناف آخر. ومن الناحية الأخرى، يمكن تقديم المساعدة إلى الدول الأجنبية في الحصول، فيما يتعلق بالأدلة، على أوامر إبراز الأدلة وضبطها وعلى شهادة الشهود، دون أي اشتراط مسبق بالتجريم المزدوج. ولا يسمح في كندا بإنفاذ الأوامر أو الطلبات الأجنبية المستندة إلى الإجراءات المدنية. وكندا أيضا تشريع بشأن تسليم المجرمين وشبكة من معاهدات تسليم المجرمين.

٧- وقد أنشئ أيضا عدد من الآليات لضمان نزاهة أجهزة إنفاذ القوانين، ومن تلك الآليات مكتب المستشار المعني بالآداب، في شرطة الخيالة الملكية الكندية، ولجنة شكاوى الجمهور ضد شرطة الخيالة الملكية الكندية، ولجنة المراجعة الخارجية لشرطة الخيالة الملكية الكندية، وكذلك لجنة المراجعة الأمنية والاستخباراتية.

٨- واستهلت شرطة الخيالة الملكية الكندية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بالتشارك مع مركز جرائم الموظفين الكندي، نظام الإبلاغ عن الجرائم الاقتصادية بالاتصال الحاسوبي المباشر (ريكول)، الذي يتيح لأي مواطن، داخل كندا أو خارجها، أن يبلغ عن أي نوع تقريبا من الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك جرائم الفساد وما يتصل بها من جرائم، التي تتعلق مضمونها بكندا. وتقود شرطة الخيالة الملكية الكندية مبادرة، من خلال الفريق العامل الفرعي المعني بإنفاذ القوانين التابع لمجموعة البلدان الثمانية، لتشجيع تنفيذ نظام مثل نظام ريكول، بغية تيسير تبادل الشكاوى بشأن الجرائم الاقتصادية المتعلقة بالمعاملات، بما فيها الفساد.

٩- وكندا ناشطة في مكافحة الفساد وغسل الأموال في العديد من المحافل الدولية، وتشمل معاهدات مكافحة الفساد التي صدقت عليها كندا اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية،^(١) التي اعتمدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.^(٢) وكندا أيضا طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفق الأول)، ومن الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (القرار ٤/٥٨). وقد أبلغت حكومة كندا الأمين العام بأن أحكام مكافحة الفساد الكندية تفي بالتزاماتها المبينة في المعاهدات المختلفة وتنفذها. وفي سياق الفساد والإدارة الرشيدة، أثارت كندا أيضا في منظمة البلدان الأمريكية و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قضية المسؤولية الاجتماعية للهيئات الاعتبارية.

كوبا

١٠- يتناول قانون العقوبات الكوبي أفعال الفساد وما يتصل به من جرائم تعتبر مجرّمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك الرشوة (المادة ١٥٢) والاختلاس (المادة ٣٣٦) وفساد الموظفين العموميين (المادتان ١٣٦ و ١٣٩) وخيانة الأمانة المادية (المادة ٣٣٥) والاستخدام غير المشروع للموجودات (المادة ٢٢٤) والمتاجرة بالنفوذ (المادة ١٥١) وإساءة استعمال السلطة (المادة ١٣٣) والأفعال التعسفية المرتكبة في ممارسة الوظائف (المادة ٢٢٥) والإثراء غير المشروع (المادة ١٥٠) والإخفاء (المادة ١٦٠) والاعتداء الجسماني (المادة ١٤٢) وشهادة الزور (المادة ١٥٥) وتمويه جريمة أو جرم (المادة ١٥٨) والتهرب الضريبي (المادتان ٣٤٣ و ٣٤٥) وغسل الأموال (المادة ٣٤٨).

١١- واتخذت ترتيبات مؤسسية شتى لكي يتاح للحكومة كوبا أن تكافح جميع أشكال الفساد بطريقة شاملة. ومن تلك الترتيبات نظام للإبلاغ على جميع المستويات الحكومية؛ والحقوق الدستورية في الاطلاع على المعلومات؛ وتنافي إغواء الموظفين العموميين وتمويل الأحزاب السياسية والترشيحات السياسية مع النظام السياسي الكوبي. وتكفل مدونة آداب كبار مسؤولي الدولة ومدونات آداب مهن فنية أخرى وغيرها من مدونات الآداب الشفافية في الحكومة وهيئ أساساً متيناً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١٢- وتشديد على أهمية الوقاية الفعالة في مكافحة الفساد، بذلت جهود عديدة لتحديد المجالات القابلة للفساد والقضاء على الأسباب والظروف التي تساعد على السلوك الفاسد أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن. وبهدف توحيد الضوابط الداخلية في هيئات حكومية مختلفة وضمان الشفافية، استحدثت وزارة المالية والأسعار 'تعاريف الضوابط الداخلية'.

١٣- ويشكل المرسوم التشريعي ١٥٩ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ والمرسوم التشريعي ٢١٩ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ وقرار اللجنة التنفيذية لمجلس الوزراء ٤٠٤٥ و ٤٣٧٤ أسس الإطار القانوني الكوبي لمكافحة الفساد. وقد أنشأ المرسوم التشريعي ٢١٩ وزارة المراجعة والرقابة، المسؤولة عن توجيه وتنفيذ ورصد تطبيق سياسة مكافحة الفساد في الإدارة. وتتلقى الوزارة أيضاً الشكاوى والتقارير من المواطنين بشأن الأفعال غير القانونية في استخدام الموارد العمومية وفي الاضطلاع بالوظائف العمومية. وبهدف تبادل الخبرات عن التدابير الوقائية، تعقد حلقات عمل واجتماعات دورياً على جميع المستويات. وقد أدت لجنة الرقابة الحكومية، المؤلفة من رؤساء الهيئات الحكومية العليا، دوراً هاماً في تحليل عمليات

المراجعة والتفتيش وتنفيذها. ويشدد أيضا على دور محكمة الشعب ومكتب مدير النيابة العامة في كفالة الامتثال للقوانين.

١٤- ويهدف مكافحة غسل الأموال، يقدم دليل أعضاء النظام المصرفي الوطني لكشف ومنع تحركات رأس المال غير المشروعة (قرار رئيس المصرف المركزي ٩١/٩٧) تعليمات بشأن كيفية التعرف على المعاملات المريبة. وقد صدر توجيه إضافي (توجيه رئيس المصرف المركزي ٩٨/١) لبيان الوصاف التفصيلية للسلوك المريب، بغية تيسير غسل لأموال. ويقتضى من النظام المصرفي الوطني أيضا أن يمثل ل'القواعد الخاصة بأعضاء النظام المصرفي الوطني بشأن كشف ومنع الأنشطة غير المشروعة في عمليات التحصيل والسداد' (التوجيه ٢/٠٠). وعملا بالقرار ١٧/٠٤، أنشئ مكتب الرقابة المصرفية في الصرف المركزي.

١٥- وتشدد حكومة كوبا أيضا على الدور الهام الذي تؤديه التوعية في مكافحة الفساد بحفز مشاركة المجتمع الواسعة النطاق في الحرب على الفساد.

السلفادور

١٦- في عام ١٩٩٩ سنت حكومة السلفادور قانون مكافحة الفساد، الذي يحتوي على أحكام بمعاقبة إخفاء أو تمويه مصدر الموجودات غير المشروع، بما في ذلك أفعال الفساد. ومن أجل المساعدة على كشف ومكافحة استثمار الأموال المستمدة بطريقة غير قانونية من الأنشطة الإجرامية، أنشأت الحكومة أيضا إطارا رقابيا وطنيا يتألف من عدد من الصكوك الدولية، يشمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ واتفاقية أمريكا الوسطى لمنع وقمع جرائم غسل الأموال وغسل الموجودات المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم ذات الصلة؛^(٣) والتوصيات الأربعين لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال في أمريكا الجنوبية؛ والمعايير التي أصدرتها لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف.

١٧- وفضلا عن ذلك، اتخذت خطوات بناء على طلب السلفادور لتجميد أموال في بنما للاشتباه بأن تلك الأموال مستمدة من أفعال فساد في السلفادور. ووفقا لما تقوله الحكومة، بلغت الأموال المجمدة نحو ٢,١ مليون دولار، والإجراءات الجنائية ذات الصلة في مرحلة التحقيقات حاليا.

غواتيمالا

١٨- سنت حكومة غواتيمالا عدة قوانين لمنع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الموجودات المتحصل عليها بصفة غير مشروعة، وعلى الخصوص، قانون مكافحة غسل الأموال أو الأصول الأخرى (المرسوم ٦٧-٢٠٠١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، الذي يهدف إلى منع ومكافحة وكشف غسل الأموال أو الموجودات الأخرى المستمدة من ارتكاب أي جرائم والمعاقبة عليه وينشئ المفتشية الخاصة لرصد امتثال اللجنة المصرفية للقانون؛ وقانون مكتب مراجع الحسابات العام (المرسوم ٣١-٢٠٠٢ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢)، الذي يعطي المكتب المسؤولية عن مراقبة إيرادات هيئات الدولة ونفقاتها وجميع شؤونها المالية؛ وقانون نزاهة ومسؤوليات موظفي الخدمة المدنية والموظفين العموميين (المرسوم ٨٩-٢٠٠٢ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)، الذي يضع معايير وإجراءات لزيادة الشفافية في الإدارة العامة ويكفل الامتثال الدقيق للأحكام الدستورية والقانونية ويمنع أي تسريب للموارد والممتلكات والأموال والأوراق المالية العمومية.

١٩- وبموجب المادة ١٨ من قانون مكافحة غسل الأموال أو الموجودات الأخرى والمادة ٥ من اللائحة المنفذة لذلك القانون، يُقتضى من طائفة واسعة من المؤسسات المالية أن تعتمد وتنفذ تدابير داخلية لتفادي الاستخدام غير السليم لخدماتها ومنتجاتها من أجل غسل الأموال والموجودات الأخرى، تشمل تدابير 'إعرف زبونك'.

٢٠- ويجوز للمفتشية الخاصة أن تتبادل المعلومات مع البلدان الأخرى، رهنا بوجود اتفاقيات بهذا الصدد مع تلك البلدان، من أجل تحليل حالات غسل الأموال (الفقرة الفرعية (د) من المادة ٣٣ من قانون مكافحة غسل الأموال والموجودات الأخرى). وقد أبرم حتى الآن ١٧ اتفاقاً.

٢١- ويجوز للسلطة الغواتيمالية المختصة أن تقدم المساعدة القانونية إلى السلطات المختصة الأخرى للأغراض التالية: أخذ البيانات أو الإفادات من الأشخاص؛ تسليم المستندات القضائية؛ القيام بعمليات البحث والضبط؛ فحص الأشياء والمواقع؛ تقديم المعلومات والأدلة؛ تقديم أصول أو نسخ موثقة من المستندات والسجلات ذات الصلة، بما في ذلك السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية؛ التعرف على العائدات أو الأدوات أو الأشياء الأخرى أو تعقبها لأغراض الإثبات؛ وأي شكل آخر من أشكال المساعدة القانونية المتبادلة يأذن به القانون الداخلي.

٢٢- وقد وقّعت حكومة غواتيمالا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي عقد في ميريدا بالمكسيك من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ قدمت اللجنة المصرفية إلى وزير الخارجية ملاحظاتها بشأن التصديق على الاتفاقية.

هندوراس

٢٣- بشأن جرائم الفساد، بما فيها الإثراء غير المشروع والرشوة عبر الوطنية، شرعت هندوراس في عملية إقرار مدونة جنائية جديدة تتناول جميع الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

٢٤- وصدّقت هندوراس أيضاً على المرسوم التشريعي ٤٥-٢٠٠٢ المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ والمحتوي على قانون مكافحة جريمة غسل الأموال، ذي المعالم التالية:

(أ) تعرّف جريمة غسل الأموال بأنها فعل يهدف إلى إضفاء المشروعية على إيرادات أو موجودات مستمدة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من جرائم شتى، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو بالأشخاص أو بالنفوذ أو بالأسلحة أو بالأعضاء البشرية، والاحتيايل المالي أو الاختلاس في القطاع العام أو الخاص، والإرهاب والجرائم المتصلة به، أو الإيرادات أو الموجودات ذات المنشأ الذي ليس له أساس أو مبرر اقتصادي قانوني؛

(ب) يجوز للمحكمة المختصة أن تأمر، بناء على طلب من دولة أجنبية، ووفقاً للقانون الوطني، بضبط أو تجميد أو مصادرة الموجودات أو العائدات أو الإيرادات أو الأدوات الموجودة داخل ولايتها القضائية والمرتبطة بالجرائم المبينة في القانون. وتعالج المسائل الأخرى في هذا الصدد وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صدّقت عليها هندوراس.

٢٥- وبشأن إعادة الموجودات، لا ينص القانون الوطني صراحة على أن تعاد إلى الدول الأجنبية الطالبة الموجودات المستمدة من جرائم الفساد، إلا ما هو مذكور في قانون مكافحة جريمة غسل الأموال. بيد أنه ما أن تدخل اتفاقية الأمم المتحدة حيز النفاذ في هندوراس سيتعين على الحكومة أن تعدل قانونها الوطني للنص على إعادة الموجودات، حسبما تقضي الاتفاقية.

٢٦- وهندوراس موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي بانتظار موافقة المؤتمر الوطني لكي تصدّق عليها.

المغرب

٢٧- تسليماً بآثار الفساد المدمرة على التنمية، بذلت حكومة المغرب عدة جهود لمكافحة جميع أشكال الفساد، تشمل تجريم أفعال الرشوة واستغلال النفوذ، مع فرض جزاءات تراعي خطورة الجرائم. وبموجب المواد ٢٤٨-٢٥٦ من قانون العقوبات تعتبر الرشوة جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة ما بين سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة تبلغ ما بين ٢٥٠ درهماً و ٥ ٠٠٠ درهم. وتنص المادة ٣٥ من المرسوم الملكي المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ أيضاً على أن فعل الارتشاء من جانب موظف عمومي يعاقب عليه، إذا بلغت الرشوة أكثر من ٢٥ ٠٠٠ درهم، بالسجن لمدة ما بين ٥ سنوات و ١٠ سنوات وبغرامة تبلغ ما بين ١ ٠٠٠ درهم و ١٠ ٠٠٠ درهم.

٢٨- وستلغى المحكمة العدلية الخاصة، التي أنشئت بموجب المرسوم الملكي المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، المعدل بالمرسوم المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، ومنحت بموجبه صلاحيات معاقبة الموظفين العموميين والقضاة على وجه التحديد، حيث أن مشروع قانون لإلغائها صدّق عليه مؤخراً نتيجة للانتقاد المتزايد لطابعها الاستثنائي في نظام المغرب القضائي.

٢٩- ومن الجهود الأخيرة لمحاربة الفساد الموافقة على تعديلات لقانون العقوبات ستزيد عقوبة عدة جرائم، مثل الرشوة والغش واستغلال النفوذ. وتمت الموافقة أيضاً على حكم جديد يقضي بمصادرة وبيع الموجودات المستمدة من الجرائم حتى إذا كانت بحيازة طرف ثالث. وأخيراً، يُقتضى من الموظفين العموميين، بموجب القانون رقم ٩٢/٢٥ بشأن الإعلان عن الممتلكات وعن النفائس المنقولة، أن يعلنوا عن الممتلكات والنفائس المنقولة التي يمتلكونها أو يمتلكها بنوهم.

٣٠- وقد وقعت حكومة المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بهدف تأكيد التزامها القوي بالامتثال للصكوك القانونية الدولية. وستكون الحكومة ملزمة، بعد التصديق على الاتفاقية، بجعل تشريعها الجنائي متوافقاً مع مقتضيات الاتفاقية وكذلك بتنفيذ الاتفاقية.

هولندا

٣١- ظلت هولندا، منذ توقيعها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على الاتفاقية الذي عقد في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ملتزمة التزاماً قوياً بالتصديق على الاتفاقية وتنفيذها تنفيذاً كاملاً. ويهدف

التنفيذ الكامل للاتفاقية، ولا سيما الأحكام الواردة في الفصل الخامس بشأن رد الموجودات، تقوم الحكومة حاليا باعتماد وتعديل التشريعات والتدابير الإدارية، وستبلغ عن ذلك على النحو الواجب بعد إكمال عملية تصديقها على الاتفاقية.

٣٢- وتشدد هولندا أيضا على عدد من الصكوك الدولية الخاصة بمكافحة الفساد التي الحكومة طرف فيها، بما في ذلك اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد لمجلس أوروبا،^(٤) واتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي،^(٥) والاتفاقية التي وضعت استنادا إلى المادة كاف-٣ من معاهدة الاتحاد الأوروبي، بشأن حماية مصالح الجماعات الأوروبية،^(٦) وبروتوكولاتها، وكذلك القرار الإطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الفساد في القطاع الخاص.^(٧)

٣٣- وهولندا، فضلا عن ذلك، من مانحي البرنامج العالمي لمكافحة الفساد، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي تشمل أنشطته تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وتعميم الأدلة الإرشادية عن مكافحة الفساد.

باكستان

٣٤- علاوة على المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (A/59/203)، أفادت حكومة باكستان بأن استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد استفادت عند صوغها، وتستفيد عند تنفيذها، من مجموعة أدوات مكافحة الفساد التي أصدرتها الأمم المتحدة، وقدمت الحكومة معلومات تفصيلية تبين استخدام أدوات مختلفة واردة في ذلك المنشور.

الفلبين

٣٥- قدّمت حكومة الفلبين معلومات محدّثة تتعلق على وجه التحديد بالتدابير التي اتخذتها لمنع ومحاربة الممارسات الفاسدة بين الموظفين العموميين، جمعتها اللجنة الرئاسية لمكافحة الرشوة في الفلبين.

٣٦- وقد أنشئت اللجنة الرئاسية لمكافحة الرشوة للتحقيق في القضايا الإدارية أو الشكاوى الموجهة ضد الموظفين العموميين أو سماعها، وأدت إلى تعزيز جانب الملاحقة

القضائية من جهود مكافحة الفساد التي تبذلها إدارة الرئيسة غلوريا ماكاباغال أرويو. ومن كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٤ قامت اللجنة بتسوية ١٠١٥ قضية، منها ٦٤ قضية أوصت باتخاذ تدابير عقابية فيها. وعلاوة على ذلك، أجرت اللجنة التحقق من أسلوب حياة الموظفين الحكوميين، وتلقت ١٥٩ من المعلومات والإفادات والتقارير حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولتيسير التحقق من أسلوب الحياة أكثر، أنشأت اللجنة شبكة واسعة من المخبرين، كما تحتفظ بخط هاتفي مباشر لتلقي التقارير والإفادات من عامة الجمهور عن أسلوب الحياة.

٣٧- وفضلا عن ذلك، امتدت جهود مكافحة الفساد التي تبذلها الحكومة إلى ما وراء الملاحقة القضائية لتشمل التدابير الوقائية المتخذة من خلال إصلاح النظم الحكومية. وأدت اللجنة الرئاسية لمكافحة الرشوة، بالتعاون مع اللجنة الرئاسية المعنية بالإدارة الفعالة ومكتب أمين المظالم وشبكة الشفافية والمساءلة، وهي شبكة مجتمع مدني لجماعات مكافحة الفساد، دورا رائدا أيضا في صوغ التدابير الوقائية وذلك بمساعدة أجهزة حكومية مختلفة على صوغ برامجها الوقائية الخاصة. ومن المقرر بدء تنفيذ ورصد هذا البرنامج الذي تقوده اللجنة الرئاسية لمكافحة الرشوة، والمسمى برنامج منع الفساد: شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٣٨- كما أدت اللجنة الرئاسية لمكافحة الرشوة دورا قياديا في إعداد وصياغة موقف الفلبين خلال التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

البرتغال

٣٩- يعرف القانون البرتغالي أشكالا مختلفة للفساد، مثل الجرائم الجنائية المتمثلة في طلب الرشوة أو قبولها من جانب الموظفين العموميين المحليين والأحزاب السياسية؛ والفساد الفاعل والسليبي في القطاع الخاص وفي الرياضة؛ والفساد الفاعل ضد الأعمال التجارية الدولية (القانون ١٣/٢٠٠١)؛ والاتجار بالنفوذ (المادة ٣٣٥ من المدونة الجنائية)؛ والاختلاس (المادة ٣٧٥ من المدونة الجنائية). ويشمل التقدم الذي أحرز مؤخرا صدور القانون ١٠٨/٢٠٠١، الذي يعدّل المدونة الجنائية، والقانون ٨٧/٣٤، الذي يستحدث بعض التعديلات على النظام القانوني لمكافحة الفساد ويوسع نطاق انطباقه ليشمل موظفين عموميين أجانب معينين؛ وقانون تنظيم الأحزاب السياسية وعملها، الذي يعدل نظام تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية.

٤٠- وتجرم المادة ٢٦٨- ألف من المدونة الجنائية، المعدلة بالقانون ٢٠٠٤/١١، أفعال غسل الأموال، وتسرد عددا من الجرائم الأصلية يشمل الفساد والاتجار بالمخدرات وبالأشخاص.

٤١- ووفقا للقانون رقم ٣٦، المعدل بالقانون ٢٠٠٤/١١، يتعين على مؤسسات مالية معينة (مصرفية وغير مصرفية) ومؤسسات غير مالية معينة تؤدي أنشطة مرتبطة بالألعاب أو بالاتجار بالسلع العالية القيمة أو الممتلكات غير المنقولة (مثل محلات القمار ووكلاء العقارات) أن تحدد هوية الشخص المعني في المعاملات التي تتجاوز مبلغا معيناً، وأن تحتفظ بما يثبت شخصيته، وأن تبلغ السلطة القضائية المختصة عن المعاملات المريبة.

٤٢- ويسمح القانون البرتغالي، عند استيفاء شروط معينة، بضبط ومصادرة الرشوة وعائداتها. وتسمح المادة ١٧٨ من المدونة الجنائية بضبط أشياء معينة، بينما تنص المواد ١٠٩ إلى ١١١ على مصادرة أدوات الجريمة وعائداتها والمزايا المكتسبة منها. وعلاوة على ذلك، يسمح القانون البرتغالي باقتفاء أثر الأشياء ما دامت الصلة بالعائدات قابلة للتتبع.

٤٣- ووفقا للقانون رقم ٩٩/١٤٤، المعدل بالقانون ٢٠٠١/١٠٤ والقانون رقم ٤٨/٢٠٠٣، تشمل أشكال التعاون التي يجوز أن تقدمها البرتغال في المسائل الجنائية ما يلي: تسليم المجرمين؛ ونقل الإجراءات في المسائل الجنائية؛ وإنفاذ الأحكام الجنائية؛ ونقل المحكوم عليهم؛ ومراقبة المفرج عنهم إفراجا مشروطا؛ والمساعدة المتبادلة في المسائل القانونية. وفضلا عن ذلك، يتطلب تقديم المساعدة القانونية المتبادلة المنطوية على تدابير قهرية وجود التجريم المزدوج.

٤٤- وأشارت الحكومة أيضا إلى أنه تم اعتماد مدونة لقواعد سلوك الموظفين العموميين وأن تضارب المصالح متناول في المدونة الجنائية.

٤٥- وقد أبرمت البرتغال اتفاقيات ثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة مع عدد من البلدان، منها أسبانيا وأنغولا والبرازيل وتونس والمغرب وموزامبيق. وصدقت البرتغال أيضا على اتفاقات مكافحة الفساد المتعددة الأطراف التالية: اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية؛ واتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد التي اعتمدها مجلس أوروبا؛ واتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تشدد البرتغال على أنها وقعت بالفعل على الاتفاقية وبدأت عملية التصديق.

السويد

٤٦ - منذ التقرير الأخير المقدم من الأمين العام والمؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الذي احتوى على معلومات عن التدابير التي اتخذتها السويد (A/57/185/Add.1)، صدّقت حكومة السويد على اتفاقية القانون الجنائي واتفاقية القانون المدني^(٨) بشأن الفساد اللتين اعتمدهما مجلس أوروبا، وكذلك على البروتوكول الإضافي لاتفاقية القانون الجنائي. وأدى التصديق على اتفاقية القانون الجنائي وبروتوكولها الإضافي إلى إدخال تعديلات على قانون العقوبات السويدي فيما يتعلق بالفساد الفاعل والسليبي.

٤٧ - ووقّعت السويد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعد الآن التصديق عليها.

أوكرانيا

٤٨ - تسليماً بأن كثيراً من التقدم أحرز في مكافحة الفساد في أوكرانيا، رفعت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال اسم البلد في شباط/فبراير ٢٠٠٤ من قائمة الفرقة للبلدان والأقاليم غير المتعاونة.

٤٩ - ومن التطورات الجديدة في وحدة الاستخبارات المالية الأوكرانية توسيع نطاق الوسطاء الماليين ليشمل مؤسسات القمار ومحلات الرهن؛ وإنشاء نظام الدولة الموحد للمعلومات، الذي يتيح لـ ١٧ هيئة حكومية بأن تزود الوحدة بالمعلومات ذات الصلة عن غسل الأموال؛ وتحسين إجراءات الوحدة لفحص المعلومات وتحليلها. كما عقدت الوحدة عدداً من الحلقات الدراسية التدريبية لممثلي المؤسسات المالية، وكذلك للعاملين في الأجهزة الرقابية وأجهزة إنفاذ القوانين التابعة لدولة.

٥٠ - وأبلغ أيضاً عن التدابير التي تتخذها الهيئات الرقابية التابعة للدولة بشأن الوسطاء الماليين بسبب مخالفتهم لتشريعات مكافحة غسل الأموال. وتشرف تلك الهيئات على طائفة واسعة من الوسطاء الماليين، من المصارف وشركات الأوراق المالية إلى منشآت التأمين. وقد استحدثت تدبير إضافي خاص بالحرص الواجب، بهدف منع المجرمين وغيرهم من ذوي السمعة الأعمال المشكوك فيها من نقل نشاطهم إلى الوسطاء الماليين. وفي الوقت نفسه، عزّزت ونسّقت أيضاً أجهزة إنفاذ القوانين، بهدف مكافحة غسل الأموال بطريقة أكثر فعالية.

٥١- ومن أجل ضمان تبادل المعلومات السريع والبناء، بين السلطات المعنية عن غسل الأموال والجرائم الأصلية، اضطلعت حكومة أوكرانيا بأنشطة تعاون دولي وإقليمي وثنائي واسعة النطاق مع هيئات مختلفة، منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس أوروبا ومجموعة إيجمونت وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال والمجموعة الأوروبية الآسيوية التابعة لها ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووحدات استخبارات مالية أجنبية. وبنت عدة هيئات حكومية أيضا شبكات خاصة للتعاون الدولي في مجالات اختصاصها.

٥٢- ومن أجل تحسين آلية مكافحة غسل الأموال، قدمت إلى البرلمان الأوكراني مؤخرا تعديلات للتشريع المتعلقة بغسل عائدات الجريمة. وتهدف التعديلات إلى النص على جوهر جريمة غسل الأموال، وتوسيع نطاق الجرائم الأصلية، وتيسير تبادل المعلومات، وتحسين الرصد المالي.

الحواشي

- (١) انظر *Corruption and Integrity Improvement Initiatives in Developing Countries* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.III.B.18).
- (٢) مرفق الوثيقة E/1996/99.
- (٣) الأمم المتحدة، مجموعة معاهدات، المجلد ٢٠٧٢، الرقم ٣٥٩٣٠.
- (٤) مجلس أوروبا، مجموعة المعاهدات الأوروبية، الرقم ١٧٣.
- (٥) الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية، C 195.
- (٦) المرجع نفسه، C 316.
- (٧) المرجع نفسه، C 184.
- (٨) مجلس أوروبا، مجموعة المعاهدات الأوروبية، الرقم ١٧٤.